36

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري 2020/11/04

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوّع

سوريا إلى أين..؟ الواقع الاقتصادي والممكنات

المقدمة

يحيط الخوف من الغد بالسوريين بكل ما يحمله من مفاجآت سلبية، ويزيد تدهور الأوضاع وخاصة الاقتصادية في بلدنا من وطأة هذا الخوف. فإلى أين نحن ذاهبون في سياق هذه الانهيارات المتتالية بالاقتصاد والسياسة وبالمجتمع وقيمه وتماسكه.

سؤال كبير ومهم، لكن الإجابة عليه تتطلب عدم الاستسلام للاحباط واليأس، وأن نجلس معاً ونضع توصيف دقيق لهذا الواقع، وأن نتخيل بكل موضوعية أسوأ السيناريوهات المتوقعة ونفكر ماذا يمكننا أن نفعل تجاه هذه الفرضيات لوقف التدهور الذي نتجه إليه بشكل حتمي قبل فوات الأوان.

فعلى الرغم من تأثير المتغيرات السياسية على كل مسارات التنمية في سوريا لابد أن باستطاعتنا إحداث تغيير إيجابي بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية أو على الأقل بدء التفكير بالممكنات وتخيل المساحات التي نستطيع التأثير فيها.

وفي إطار برنامج الأربعاء السوري أطلقت حركة البناء الوطني سلسلة جلسات بعنوان "سوريا إلى أين"، وحملت الجلسة الأولى من هذه السلسلة بعد الجلسة التمهيدية عنوان "سوريا إلى أين.. الواقع الاقتصادي والممكنات"، والتي عقدت بتاريخ 4/11/2020 في مقر الحركة بدمشق بحضور مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والناشطين إلى جانب عدد من الإعلاميين.

افتتحت الجلسة بمراجعة سريعة لتاريخ سوريا مع التنمية الاقتصادية التي طالما ربطتها بالمتغيرات والتوافقات السياسية منذ السبعينات، وهذا مالم يتغير حتى اليوم، مما جعل البلاد بشكل مستمر ضحية متوالية أزمات عديدة.

بعدها تم استعراض مجموعة مؤشرات اقتصادية خطيرة أعلنتها الحكومة، أهمها العجز الهائل في الموزانة، محاولة إدارة الأزمة عبر سياسة نقدية على الورق، تراجع بالواقع الزراعي بسبب الحرائق وضعف تأمين المحروقات والبذار والأسمدة والأعلاف اللازمة للمزارعين، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، انخفاض مخزون القمح، وغيرها.

وعلى الرغم من المأزق الذي تعاني منه سوريا بسبب العقوبات الاقتصادية والحصار والحرب، ولكنه زاد أيضاً بسبب السياسات المالية والمصرفية الفاشلة في سوريا لسنوات طويلة، مقابل تسهيلات كثيرة تقدمها الدول المجاورة بالإيداع والتحويل وتسهيل إجراءات الاستيراد ما أدى إلى هجرة رؤوس الأموال إليها.

ماذا يمكننا أن نفعل؟ إلى أين نتجه؟ نستعرض في هذا التقرير المفصّل ما خلصت إليه هذه الجلسة.

****

تتالت الأزمات على سوريا منذ نشوئها، حتى إن تاريخها الحديث لم يعرف مراحل طويلة من الاستقرار. وحتى في العقود السابقة التي تميزت بنوع من الاستقرار الداخلي، فإن توالي دورات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كان صفة ملازمة للحياة السورية، حصار يعقبه انفتاح يليه حصار أشد، وتتوالى الدورات طاحنة معها في كل مرة مقومات قوة المجتمع وأسس بناء تنميته. وقد لا تبتعد الأزمة الحالية في الشكل عن الدورات السابقة، إلا أنها تتميز بالوصول الى حواف الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وانعدام مقومات التنمية، فالحصار الشديد وفقدان السيطرة على الموارد الأساسية، بعد عشر سنوات من الحرب الطاحنة، كل ذلك ترك البلاد بدون أي أدوات وأسلحة للمواجهة.

وفي بلد تقاطع فيه منطق الحكم المركزي مع التخطيط الشامل، ضاعت كل سياسات التنمية وفشل توطينها، ولم تستطع الخطط الاقتصادية دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بل كان التعويل دائماً على وجود وفرة في الموارد أو المساعدات تصحح اختلالات التخطيط المركزي، وتشكل دعامات تعمل على إنجاح سياساته. إلا أن هذا النمط أخفى وراءه توغلاً أكبر لمنظومة القرار وشبكات الفساد والزبائنية، واختلالات تنموية خطيرة ما بين الريف والمدينة وما بين المدن الكبرى وباقي المدن والمناطق السورية. فأصبحت مخرجات السياسات القطاعية المركزية من اختلالات مكانية وتشوهات اقتصادية واجتماعية، مدخلات لنفس النمط من السياسات لتزيد من هذه التشوهات والاختلالات، في متوالية تبدو أنها غير قابلة للاختراق.

وهكذا أنتجت هذه المنظومة المغلقة بيئتها العقيمة التي لا تعمل إلا بالانعاش الخارجي، وأصبحت أحد عناوين التأثير الخارجي على الاستقرار الداخلي على مختلف الأصعدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ساهم في ذلك طبعاً سياسات المحاور والأحلاف التي لطالما وجدت سوريا نفسها فيها، أو سعت في أحيان أخرى لأن تكون جزءاً منها،

متنقلة في سياساتها ما بين التوجه شرقاً والتوجه غرباً سبيلاً لزيادة مساحة تأثيرها وتعظيم الاستفادة من تبعات مثل هذه السياسات ساعدها في ذلك حضور قوي وحاجة لدورها على الصعيد الإقليمي والدولي

واليوم وبعد عشر سنوات من الأزمة السورية، تبدو الدعامات التي قام عليها الاستقرار السوري أضعف من أن تستند عليها السلطة في سوريا لتحمل معها عبء صياغة استقرار جديد، فالواقع الحالي يحمل الوقائع التالية:

- ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية إلى جانب غياب إرادة الحل السياسي، في خسارة سوريا لموقعها كلاعب أساسي في المنطقة.
- كما ساهمت الحرب بما سببته من تعدد ساحات الصراع والنفوذ في انغلاق الجغرافيات السورية على بعضها ورسم حدود جديدة لشبكات المصالح والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- النزيف الهائل لمختلف الموارد السورية وعلى رأسها المورد البشري بما يمثل من قوة عمل وتراكم معرفي وخبراتي.
- ارتفاع تكاليف الأعباء المعيشية والخدمية بما انعكس على توجيه التدفقات المالية لدى السوريين لمحاولة تصحيح التشوهات التي تعرضت لها شبكات الحماية الاجتماعية الخاصة بهم أو ادخارها وعدم المخاطرة في ظل بيئة قلقة استثمارياً.
- زاد من حدة هذا المشهد العقوبات المتتالية التي أثرت على تدفقات التمويل الخارجية وقدرة البلد على استقطاب أي استثمارات أو مساعدات.
- أزمة فيروس كورونا وما نتج أو سينتج عنها من آثار ستعزز من المشهد المتأزم أساساً.

أمام هذه الوقائع تترسخ مقولة "أننا لوحدنا" ولن تنفع أبداً "سياسات اطفاء الحرائق" ومنطق التفكير الحالي في التصدي للكارثة ومعالجة آثارها،

وما توالي الأزمات اليومية من خبز ومحروقات و أساسيات الحياة إلا دليلاً واضحاً على هذا الواقع، فما زالت طروحات الحكومة وخططها وبرامجها الوطنية، رغم الجهد الكبير الذي بذل في أروقة الحكومة، بعيدة عن أجندات التنفيذ، مثلما بقيت بعيدة عن التفاعل المجتمعي معها بما يحمل ذلك من إمكانية الدعم والمشاركة في التنفيذ. كل هذا يقودنا إلى الأسئلة الأساسية لهذه الجلسة وهي:

- ما هو الواقع الاقتصادي اليوم وما هي التصورات المستقبلية والى أين نحن ذاهبون؟
- ما هي الممكنات في أيدي السوريين لتعديل هذا الواقع؟
- هل هناك تصورات واقعية وعملية للمشاركة المجتمعية في بناء الاقتصاد على أسس تنموية ثابتة؟

****

<u>ناقش الحضور خلال الجلسة مجموعة نقاط في إطار توصيف الواقع الذي تمر به سوريا، وحاولوا وضع مجموعة فرضيات يمكن أن تقود إلى للحل:</u>

أولاً: الواقع الاقتصادي اليوم والتصورات المستقبلية إلى أين نحن ذاهبون؟

- فقدان الثقة بالبنوك المحلية ما دفع الناس للإيداع في بنوك البلدان المجاورة، إلى جانب سهولة عملية الاستيراد فيها، ويعود فقدان الثقة إلى صعوبة الإيداع بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية، علاوة على اقتطاع نسبة 1% منها، بدلاً من أن تدفع البنوك للمودعين لديها، الأمر الذي ساهم بضياع ما يقارب 30 مليار دولار من ودائع السوريين في البنوك اللبنانية في أزمة لبنان الأخيرة.
- صعوبات عديدة منها غياب العمالة الفنية بسبب الهجرة، وشبه انعدام لموارد الطاقة اللازمة لتشغيل المعامل وإعادة عجلة الاقتصاد.
- الحالة الاقتصادية التي نمر بها مدروسة، وهناك تغيير فكري وليس فقط تغيير ديموغرافي.

- سياسات الدولة واجراءاتها أسوأ وقعاً على المواطنين من قانون قيصر، والذي نعلم مسبقاً بأنه سيطبق ولم يتحرك أحد ساكناً لفعل شيء لتوقي آثاره والتخفيف منها، وعلينا محاسبة المسؤولين الذين أوصلونا إلى هذا الوضع.

- هناك اجراءات إدارية معقدة تحول دون إمكانية البدء بأي مشروع، وتعيق تعزيز ثقافة المشاريع الصغيرة، على سبيل المثال فإن تراخيص البناء الخاص لتربية بقرة أصعب من شراء البقرة نفسها!

- الاعتياد على المعونات أورث الناس حالة من الكسل، حيث اعتادوا الجلوس بلا عمل والحصول على ما يحتاجون.

- الدولة لم تعد تستطيع دعم شيء، ونحن بالتأكيد متجهين إلى رفع الدعم.

- الشعب لم يعد يستطيع سماع شيء، أطعمه أولاً ثم قل ما تشاء.

- نحن جميعاً نحتاج إلى دعم، فلا يمكن أن تتحكم الدولة بمن يستحق الدعم ومن لا يستحقه.

- الأغلبية ترى الحكومة عبارة عن (تكيّة)، إن أعطتنا رضينا وإن لم تعطنا سخطنا، بينما يرى آخرون أن الدولة ليست "تكية" ولكنها مصرة على احتكار كل شيء يتعلق بالمواطن ومفاصل حياته.

- سمة الاقتصاد الاشتراكي هي من أوصلنا إلى هنا.

- مركزية التخطيط شلّت البلد منذ 50 عاماً.

- إعطاء امتيازات للدول الأجنبية بإعمار وبناء ما تشاء، ووضع العراقيل أمام السوريين الراغبين بالاستثمار، هي سبب أيضا لسوء الواقع الاقتصادي.

- لم يتغير يوماً أي رقم بالموازنة العامة في سوريا. بل كانت تدخل الى مجلس الشعب وتخرج كما هي.

- لم يكن هناك هوية للاقتصاد السوري منذ 2000 وحتى 2010، وما وصلنا إليه نتيجة حتمية لغياب الخطة الاقتصادية، فسوريا دولة مركزية مؤسساتية والقطاع العام هو المسيطر، الأمر الذي يقتضي وجود تخطيط على مستوى كبير.

- لا نطلب من الحكومة إجراءات عظيمة، ولكن نريد طرق أقل إذلالاً لتوزيع المواد الأساسية للناس.
- ماذا قدم لنا الحلفاء؟ وأين دورهم في دعم البلاد اقتصادياً؟
- لا مانع لدينا أن نفكر خارج الصندوق، وأن نخطط بشكل مختلف اقتصادياً، ولكن الدولة هي من تعرقل ما نقوم به.
- إذا تعمقنا بالنظر الى العلاقات الاقتصادية الجديدة بين المدن السورية، والتي رسمت على أساس مناطق السيطرة الجديدة، سنجد أن دمشق قد خسرت جزء من مركزيتها التجارية بين المدن السورية، حيث تتم حالياً تبادلات تجارية بين بعض المحافظات دون ان تمر العمليات التجارية بالعاصمة. وهذا التغيير يحتاج الى تخطيط اقتصادي جديد، وفرص مختلفة.
- هيئة دعم المشاريع الصغيرة كانت تعمل على تمويل 5000 مشروع كل 6 أشهر، أما اليوم فلا تملك سوى تقديم تدريبات.
- إن بقيت الحكومة تخطط اقتصاديا مع نفس الأشخاص وبالعقلية ذاتها فالأفق مسدود، ولا يمكننا أن نعوّل على الشعب المنهك من كل شيء.
- وسط التدهور الاقتصادي الحالي يجب ان يكون الحديث عن امكانيات بقاء السوريين واستمرارهم، والتي يمكن أن نؤسس عليها، وأن نفكر خارج الصندوق المرتبط بالدولة، مثلاً أن نفكر في كيفية تشجيع الفلاح السوري للبقاء بأرضه وزراعتها واستثمارها.
- من قال بأن الحل للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية هو بالعمل على المشاريع الصغيرة؟ من أعطى هذه الوصفة التي جربت لسنوات طويلة ولم تجدِ نفعاً.
- من السهولة بمكان تعلّم بعض الحرف اليدوية والصناعات البسيطة وتنفيذها برأس مال بسيط إلا أن المعضلة تمكن في عدم وجود أسواق تصريف لها.

- يعد العمل الحر في سوريا ((Freelancingالعمل الحر عن بعد)) مصدر دخل جيد لإعالة العديد من الأسر في إطار العمل ضمن المنزل، إلا أن هذا القطاع يحتضر في سوريا بسبب صعوبة تحويل المال إلى الداخل، ما يؤدي إلى أن يزهد الشباب السوري بهذا البلد ويفكرون بالسفر خارجه.

ثانياً: الممكنات في أيدي السوريين لتعديل هذا الواقع، وتصورات عملية لإعادة بناء الاقتصاد على أسس تنموية ثابتة.

- تثبيت الفارق بين سعر صرف الليرة لدى البنك المركزي وسعر السوق السوداء، كخطوة أولى في طريق الوقوف على أرض صلبة للبدء بالتفكير بمشاريع يمكن أن تستمر لستة أشهر على أقل تقدير.
- بناء بيئة تشريعية قانونية مصرفية، تسمح بالتحويلات المالية وتؤسس لثقة مع رأس المال السوري الذي تراكم بالخارج، وتمنحه تسهيلات وضمانات لتجذه من جديد الى الداخل.
- صناعة الأعلاف ليست بالصناعة الصعبة بالتالي يمكن بسهولة البدء بالتأسيس لصناعتها محلياً، بالتالي فإن فقدان أي نوع بسبب صعوبة الاستيراد يمكن أن ينوب عنه بديل محلي.
- الشفافية من قبل الدولة وفي مؤسساتها، من حيث المعلومات والمصادر وخطط الصرف، تساعد على بناء الثقة مجدداً مع الناس.
- إلغاء الوزارات غير ذات الأهمية كي لا تكون عبء في التخطيط والعمل.
- تخفيف أو إلغاء الضرائب على الموظفين، وتقديم خصم لهم على بعض الخدمات كالكهرباء على سبيل المثال. أي دعم الموظفين الحكوميين بطرق مختلفة عن الطرق التقليدية .
- الانتقال للتخطيط المحلي، واجراء دراسة معمقة ووضع خارطة بموارد واحتياجات كل منطقة، وماذا يمكن أن تقدم من مزايا وما الذي يمكن أن يحقق لها الاكتفاء الذاتي.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتسهيل منح القروض اللازمة لها، وتخفيف الإجراءات الإدارية المعقدة لترخيصها.

- اعادة تنظيم الدعم واعطائه توجه محدد، وتوجيه الدعم الحقيقي لمستحقيه بعد أن أصبح لدى الحكومة بيانات كل الأسر عبر البطاقة الذكية. إضافة لدعم الاستثمار والمستثمرين، لإشراك الرأس المال الوطني في البناء الاقتصادي

- التفكير ببيئة تشريعية ضريبية جديدة أكثر عدالة وكفاءة.

- التخطيط المشترك مع مختلف القطاعات عوضاً عن التخطيط المركزي الذي شلّ الدولة منذ 50 عاماً.

- صحيح أن المشاريع الصغيرة مهمة ولكن على الدولة أن تعمل على قطاعات أخرى كإعادة الإعمار، وإحياء القطاع العام.

- سمة الاقتصاد السوري هي الزراعة، علينا أن نفكر بوضع خطط للإنتاج الزراعي لستة أشهر على الأقل، بما يعادل موسم زراعي.

- تسهيل الاقراض البنكي وتخفيف الإجراءات الإدارية المعيقة له، ومنح القروض للمستثمرين بتسهيلات أكبر، فالأموال الهائلة المخزنة في بنوك الدولة فقدت الكثير من قيمتها، لو تم توظيفها بالاستثمار عبر الاقراض لتم تفادي الكثير من هذه الخسارة.

- إعادة النظر بإمكانية عمل المنظمات الإغاثية الدولية في سوريا والتي يمكن أن تساهم في إدخال مساعدات بمئات آلاف الدولارات للداخل السوري.

- حتى نستطيع إعادة الثقة بالدولة نحتاج لتوفير المعلومات والأرقام الحقيقية، والتي ستستخدم للتخطيط للخروج من الأزمة وتستخدم للتخطيط طويل الأمد لسوريا المستقبل.

- رفع الدعم الاجتماعي وتحويله إلى دعم نقدي للأسر المحتاجة بعيداً عن الحلقات الوسيطة.

- أهمية تفعيل الرقابة من قبل المجتمع المدني وغيره من الجهات المسؤولة كغرف التجارة والتي تعد شريكة بالعمل والتخطيط والرقابة.

- محاولة إيصال الصوت عبر حملات مناصرة تخاطب أعضاء الحكومة ومجلس الشعب للمطالبة بمعرفة خطتهم للعمل للخروج من هذه الأزمة، والافصاح عن الأرقام بكل شفافية.
- نحتاج لإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة وشكل العقد الاجتماعي بينهما، وحقوق وواجبات كل طرف.
- علينا أن نفكر بماذا يمكن أن ننتج وبماذا نتميز ولو كان شيئاً بسيطاً، البحث عن المنتجات السورية التي ممكن أن تؤسس لنمط اقتصادي جديد ومختلف، على سبيل المثال زيتون العطّون هو ماركة سورية مسجلة لشهرته، علينا البحث عن ثقافة "العطون" كمثال ونشرها بكل المجالات الصناعية والتجارية حتى نتميز ولو بالبناء على أبسط الممكنات.
- تسهيل الإجراءات الحكومية المرتبطة بعملية الاستيراد، وضمان عدم وجود فساد فيها.
- الانتقال من القروض العقارية التقليدية إلى القروض التنموية.
- دعم قطاع العمل الحر عن بعد freelancing، لأهميته واتساعه وقدرته على تأمين فرص عمل للشباب عبر العالم وهم في سوريا، وتأمين بيئة قانونية تشريعية تدعم التحويلات المالية المتعلقة به.

وأخيراً من المهم أن نؤكد أننا لا نطرح حلول جاهزة ، بقدر ما نطرح طريقة تفكير تشاركية جديدة لحل المشكلات والأزمات.

-انتهى-

حركة البناء الوطني

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوّع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org